

المرفق الأول: الاستبيان المُحدَّث لتقييم إدارة الاستثمار العام

ألف- التخطيط لمستويات من الاستثمار العام قابلة للاستمرار				
١- أهداف وقواعد المالية العامة: هل تضم الحكومة مؤسسات تركز عليها المالية العامة لدعم الاستدامة المالية وتسهيل التخطيط للاستثمار العام على المدى المتوسط؟				
أ-١	هل يوضع هدف أو حد معين للحكومة من أجل ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين؟	لا يوجد هدف أو حد لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين.	يوجد على الأقل هدف أو حد واحد لضمان الدين.	يوجد على الأقل هدف أو حد واحد لضمان قدرة الحكومة العامة على تحمل الدين.
أ-ب	هل تسترشد سياسة المالية العامة بقاعدة أو أكثر من قواعد المالية العامة الدائمة؟	لا توجد قواعد دائمة للمالية العامة.	توجد على الأقل قاعدة مالية دائمة واحدة تُطبَّق على الحكومة المركزية، وتوجد على الأقل قاعدة واحدة قابلة للمقارنة تُطبَّق على عنصر إضافي رئيسي في الحكومة العامة، مثل الحكومة دون المركزية.	توجد على الأقل قاعدة مالية دائمة واحدة تُطبَّق على الحكومة المركزية، وتوجد على الأقل قاعدة واحدة قابلة للمقارنة تُطبَّق على عنصر إضافي رئيسي في الحكومة العامة، مثل الحكومة دون المركزية.
ج-١	هل يوجد إطار متوسط الأجل للمالية العامة يحقق اتساق إعداد الموازنة مع سياسة المالية العامة؟	لا يتم إعداد إطار متوسط الأجل للمالية العامة قبل إعداد الموازنة.	يتم إعداد إطار متوسط الأجل للمالية العامة قبل إعداد الموازنة لكنه يقتصر على مجملات المالية العامة مثل النفقات أو الإيرادات أو العجز أو مجموع الاقتراض.	يتم إعداد إطار متوسط الأجل للمالية العامة قبل إعداد الموازنة، ويتضمن مجملات المالية العامة ويتيح التمييز بين الإنفاق الجاري والرأسمالي والمشروعات الجارية والجديدة.
٢- التخطيط الوطني والقطاعي: هل تستند قرارات تخصيص الاستثمار إلى استراتيجيات قطاعية واستراتيجيات بين القطاعات؟				
أ-٢	هل تعد الحكومة استراتيجية وطنية واستراتيجيات قطاعية للاستثمار العام؟	يتم إعداد استراتيجيات أو خطط وطنية أو قطاعية للاستثمار العام، لا تغطي سوى بعض المشروعات الموجودة في الموازنة.	يتم نشر الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية أو القطاعية للاستثمار العام، تغطي بعض المشروعات التي تُموَّل من خلال الموازنة.	يتم نشر الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية والقطاعية للاستثمار العام وتغطي كل المشروعات التي تُموَّل من خلال الموازنة بغض النظر عن مصدر تمويلها (مثل التمويل من المانحين أو شركات عامة أو من خلال علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص).
ب-٢	هل يتم تقدير تكاليف استراتيجيات أو خطط الحكومة الوطنية والقطاعية للاستثمار العام؟	استراتيجيات أو خطط الحكومة الاستثمارية لا تتضمن معلومات عن التكاليف المترتبة على خطط الاستثمار العام.	استراتيجيات الحكومة الاستثمارية تتضمن تقديرات عامة للخطط الاستثمارية الكلية والقطاعية.	استراتيجيات الحكومة الاستثمارية تتضمن تقديرات لتكلفة كل مشروع على حدة والمشروعات الاستثمارية الكبرى في حدود قيود مالية كلية.

ج-٢	هل تتضمن الاستراتيجيات القطاعية أهدافا قابلة للقياس لمخرجات ونتائج المشروعات الاستثمارية؟	الاستراتيجيات القطاعية لا تتضمن أهدافا قابلة للقياس للمخرجات أو النتائج.	الاستراتيجيات القطاعية تتضمن أهدافا قابلة للقياس للمخرجات (مثل أميال الطرق التي يجري إنشاؤها).	الاستراتيجيات القطاعية تتضمن أهدافا قابلة للقياس لكل من المخرجات والنتائج (مثل الحد من الاختناقات المرورية).
٣- التنسيق بين الكيانات المختلفة: هل هناك تنسيق فعال لخطط استثمارات الحكومة المركزية والكيانات الحكومية الأخرى؟				
أ-٣	هل هناك تنسيق بشأن الإنفاق الرأسمالي بين الحكومات دون المركزية والحكومة المركزية؟	خطط الإنفاق الرأسمالي للحكومات دون المركزية لا تُعرض على الحكومة المركزية ولا تجري مناقشتها معها.	يتم نشر خطط الإنفاق الرأسمالي الكبرى للحكومات دون المركزية إلى جانب استثمارات الحكومة المركزية وتُعد مناقشات رسمية بين الحكومة المركزية والحكومات دون المركزية حول أولويات الاستثمار.	يتم نشر خطط الإنفاق الرأسمالي الكبرى للحكومات دون المركزية إلى جانب استثمارات الحكومة المركزية وتُعد مناقشات رسمية بين الحكومة المركزية والحكومات دون المركزية حول أولويات الاستثمار.
ب-٣	هل يوجد لدى الحكومة المركزية نظام يتسم بالشفافية ويقوم على قواعد لتنفيذ التحويلات الرأسمالية إلى الحكومات دون المركزية، ولتوفير معلومات آنية عن هذه التحويلات؟	لا يوجد لدى الحكومة المركزية نظام يتسم بالشفافية ويقوم على قواعد لتنفيذ التحويلات الرأسمالية إلى الحكومات دون المركزية.	الحكومة المركزية تطبق نظاما يتسم بالشفافية ويقوم على قواعد لتنفيذ التحويلات الرأسمالية إلى الحكومات دون المركزية، ولكن يتم إخطار الحكومات دون المركزية بالتحويلات المتوقعة قبل بداية كل سنة مالية جديدة بستة أشهر على الأقل. تقل عن ستة أشهر.	الحكومة المركزية تطبق نظاما يتسم بالشفافية ويقوم على قواعد لتنفيذ التحويلات الرأسمالية إلى الحكومات دون المركزية، ويتم إخطار الحكومات دون المركزية بالتحويلات المتوقعة قبل بداية كل سنة مالية جديدة بستة أشهر على الأقل.
ج-٣	هل يتم إبلاغ الحكومة المركزية بالالتزامات الاحتمالية التي تنشأ عن المشروعات الرأسمالية للحكومات دون المركزية والمؤسسات العامة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟	لا يتم إبلاغ الحكومة المركزية بالالتزامات الاحتمالية التي تنشأ عن المشروعات الكبرى للحكومات دون المركزية والمؤسسات العامة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	يتم إبلاغ الحكومة المركزية بالالتزامات الاحتمالية التي تنشأ عن المشروعات الكبرى للحكومات دون المركزية والمؤسسات العامة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكنها بوجه عام لا تُعرض في وثائق الموازنة للحكومة المركزية.	يتم إبلاغ الحكومة المركزية بالالتزامات الاحتمالية التي تنشأ عن المشروعات الرأسمالية للحكومات دون المركزية والمؤسسات العامة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتُعرض بالكامل في وثائق الموازنة للحكومة المركزية.
٤- تقييم المشروعات: هل تخضع مقترحات المشروعات لتقييم منظم للمشروعات؟				
أ-٤	هل تخضع المشروعات الرأسمالية الكبرى لتحليل فني واقتصادي ومالي دقيق؟	المشروعات الرأسمالية الكبرى لا تخضع بانتظام لتحليل فني أو اقتصادي أو مالي دقيق.	المشروعات الكبرى تخضع بانتظام لتحليل فني واقتصادي ومالي دقيق.	المشروعات الكبرى تخضع بانتظام لتحليل فني واقتصادي ومالي دقيق، والنتائج المُختارة من هذا التحليل تُشر أو تخضع لمراجعة خارجية مستقلة.

٤-ب	هل توجد منهجية معيارية ودعم مركزي لتقييم المشروعات؟	لا توجد منهجية منشورة أو دعم مركزي لتقييم المشروعات.	توجد إما منهجية معيارية أو دعم مركزي لتقييم المشروعات.	توجد منهجية معيارية ودعم مركزي على حد سواء لتقييم المشروعات.
٤-ج	هل تؤخذ المخاطر في الاعتبار عند تقييم المشروعات؟	لا يتم تقييم المخاطر بانتظام كجزء من تقييم المشروعات.	تقييم المشروعات يتضمن تقييما للمخاطر يغطي مجموعة من المخاطر المحتملة.	تقييم المشروعات يتضمن تقييما للمخاطر يغطي مجموعة من المخاطر المحتملة، ويجري إعداد خطط لتخفيف وطأة هذه المخاطر.
٥- المصادر البديلة لتمويل البنية التحتية: هل يوجد مناخ ملائم للقطاع الخاص وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات العامة لتمويل البنية التحتية؟				
٥-أ	هل الإطار التنظيمي يدعم التنافس في الأسواق المفتوحة للمنافسة في مجال البنية التحتية الاقتصادية (مثل الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل)؟	توفير البيئة التحتية الاقتصادية يقتصر على احتكارات محلية، أو يوجد عدد قليل من أجهزة التنظيم الاقتصادي الراسخة.	توجد منافسة في بعض أسواق البنية التحتية الاقتصادية، ويوجد عدد قليل من أجهزة التنظيم الاقتصادي الراسخة.	توجد منافسة في أسواق البنية التحتية الاقتصادية الكبرى، وأجهزة التنظيم الاقتصادي مستقلة وراسخة.
٥-ب	هل نشرت الحكومة استراتيجية/سياسة بشأن علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإطارا قانونيا/تنظيميا للاسترشاد به في إعداد مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص واختيارها وإدارتها؟	لم يتم نشر إطار لاستراتيجية/لسياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإطار القانوني/التنظيمي ضعيف.	تم نشر استراتيجية/سياسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكن الإطار القانوني/التنظيمي ضعيف.	تم نشر استراتيجية/سياسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص واختيارها وإدارتها.
٥-ج	هل تشرف الحكومة على خطط الاستثمار للمؤسسات العامة وتراقب أداءها المالي؟	الحكومة لا تراجع خطط الاستثمار للمؤسسات العامة بانتظام.	الحكومة تراجع خطط الاستثمار العامة، لكنها لا تنشر تقرير موحد عن تلك الخطط أو عن الأداء المالي للمؤسسات العامة.	الحكومة تراجع وتنشر تقريرا موحدًا عن خطط الاستثمار والأداء المالي للمؤسسات العامة.
باء - ضمان تخصيص الاستثمار العام للقطاعات والمشروعات المناسبة				
٦- إعداد الموازنة متعددة السنوات: هل تقوم الحكومة بإعداد توقعات متوسطة الأجل للإنفاق الرأسمالي على أساس التكاليف الكاملة؟				
٦-أ	هل توضع تنبؤات بالإنفاق الرأسمالي حسب الوزارة أو القطاع على مدى أفق زمني متعدد السنوات؟	لا تُنشر توقعات بشأن الإنفاق الرأسمالي لما بعد سنة الموازنة.	تُنشر توقعات بشأن مجموع الإنفاق الرأسمالي على مدى أفق زمني يغطي ٣-٥ سنوات.	تُنشر توقعات للإنفاق الرأسمالي مقسمة حسب الوزارة أو القطاع على مدى أفق زمني يغطي ٣-٥ سنوات.

٦-ب	هل توجد حدود قصوى متعددة السنوات للنفقات الرأسمالية حسب الوزارة أو القطاع أو البرنامج؟	لا توجد حدود قصوى متعددة السنوات للنفقات الرأسمالية حسب الوزارة أو القطاع أو البرنامج.	توجد حدود قصوى إرشادية متعددة السنوات للنفقات الرأسمالية حسب الوزارة أو القطاع أو البرنامج.	توجد حدود قصوى ملزمة متعددة السنوات للنفقات الرأسمالية حسب الوزارة أو القطاع أو البرنامج.
٦-ج	هل تنشر التوقعات بشأن التكاليف الكلية لإنشاء المشروعات الرأسمالية الكبرى؟	لا تنشر توقعات بشأن التكاليف الكلية لإنشاء المشروعات الرأسمالية الكبرى.	تنشر التوقعات بشأن التكاليف الكلية لإنشاء المشروعات الرأسمالية الكبرى.	تنشر التوقعات بشأن التكاليف الكلية لإنشاء المشروعات الرأسمالية الكبرى إلى جانب التوقعات السنوية على مدى أفق زمني يغطي ٣-٥ سنوات.
٧- شمول الموازنة ووحدتها: إلى أي مدى يُنفَّذ الإنفاق الرأسمالي، والإنفاق الجاري المرتبط به، من خلال عملية إعداد الموازنة؟				
٧-أ	هل يجري تنفيذ معظم الإنفاق الرأسمالي من خلال الموازنة؟	تضطلع بتنفيذ جزء كبير من الإنفاق الرأسمالي كيانات غير مدرجة في الموازنة مع عدم وجود تفويض من السلطة التشريعية أو إفصاح عن ذلك في وثائق الموازنة.	تضطلع بتنفيذ جزء كبير من الإنفاق الرأسمالي كيانات غير مدرجة في الموازنة، ولكن مع وجود تفويض من السلطة التشريعية والإفصاح عن ذلك في وثائق الموازنة.	لا تضطلع بأي إنفاق رأسمالي أو تضطلع بإنفاق رأسمالي محدود كيانات غير مدرجة في الموازنة.
٧-ب	هل كل المشروعات الرأسمالية مدرجة في وثائق الموازنة، بصرف النظر عن مصدر تمويلها؟	المشروعات الرأسمالية ليست معروضة على نحو شامل في وثائق الموازنة، بما فيها مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والممولة من مصادر خارجية ومشروعات المؤسسات العامة.	معظم المشروعات الرأسمالية مدرجة في وثائق الموازنة، لكن ذلك لا يتضمن عرض مشروعات علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الممولة من مصادر خارجية أو مشروعات المؤسسات العامة.	كل المشروعات الرأسمالية مدرجة في وثائق الموازنة، بصرف النظر عن مصادر تمويلها.
٧-ج	هل يجري إعداد الموازنة الرأسمالية والموازنة الجارية وعرضهما معا في الموازنة؟	تتولى إعداد الموازنة الرأسمالية والموازنة الجارية وزارات منفصلة، و/أو تُعرض في وثيقة منفصلة للموازنة.	تتولى إعداد الموازنة الرأسمالية والموازنة الجارية وزارة واحدة وتُعرضان معا في وثائق الموازنة، مع استخدام تصنيف على أساس البرامج أو تصنيف وظيفي.	تتولى إعداد الموازنة الرأسمالية والموازنة الجارية وزارة واحدة وتُعرضان معا في وثائق الموازنة، مع استخدام تصنيف على أساس البرامج أو تصنيف وظيفي.
٨- إعداد موازنة الاستثمار: هل تتوفر الحماية للمشروعات الاستثمارية أثناء تنفيذ الموازنة؟				
٨-أ	هل تقوم السلطة التشريعية بتخصيص مصروفات المشروعات الكلية وقت بدء المشروع المعني؟	اعتمادات المصروفات تُخصص على أساس سنوي، ولكن المعلومات عن تكاليف المشروعات الكلية لا تُدرج في وثائق الموازنة.	اعتمادات المصروفات تُخصص على أساس سنوي، وتُدرج المعلومات عن تكاليف المشروعات الكلية في وثائق الموازنة.	اعتمادات المصروفات تُخصص على أساس سنوي، وتُدرج المعلومات عن تكاليف المشروعات الكلية في وثائق الموازنة. والالتزامات لسنوات متعددة في وثائق الموازنة.

٨-ب	هل تُمنع مناقلة الاعتمادات خلال السنة من الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق الجاري؟	لا توجد قيود على مناقلة الاعتمادات من الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق الجاري.	يجوز أن توافق وزارة المالية على المناقلة من الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق الجاري.	مناقلة اعتمادات من الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق الجاري تقتضي موافقة السلطة التشريعية.
٨-ج	هل استكمال المشروعات الجاري يُعطى الأولوية على بدء مشروعات جديدة؟	لا توجد آلية معمول بها لحماية تمويل المشروعات الجاري.	توجد آلية لحماية تمويل المشروعات الجاري في الموازنة السنوية.	توجد آلية لحماية تمويل المشروعات الجاري في الموازنة السنوية وعلى المدى المتوسط.
٩- تمويل أعمال الصيانة: هل يُخصص تمويل كافٍ لأعمال الصيانة الدورية والتحسينات الكبيرة؟				
٩-أ	هل توجد منهجية قياسية لتقدير الاحتياجات من أعمال الصيانة الروتينية وتمويلها من الموازنة؟	لا توجد منهجية قياسية لتحديد الاحتياجات من أعمال الصيانة الروتينية.	توجد منهجية قياسية لتحديد الاحتياجات من أعمال الصيانة الروتينية وتكلفتها.	توجد منهجية قياسية لتحديد الاحتياجات من أعمال الصيانة الروتينية وتكلفتها، وتُخصص لها المبالغ المناسبة بوجه عام في الموازنة.
٩-ب	هل توجد منهجية قياسية لتحديد أعمال التحسينات الكبرى (مثل التجديدات والترميمات والتوسعات) في الأصول الموجودة، وهل هي مدرجة في خطط الاستثمار الوطنية والقطاعية؟	لا توجد منهجية قياسية لتحديد أعمال التحسينات الكبرى، ولا تُدرج في الخطط الوطنية أو القطاعية.	توجد منهجية قياسية لتحديد أعمال التحسينات الكبرى، لكنها لا تُدرج في الخطط الوطنية أو القطاعية.	توجد منهجية قياسية لتحديد أعمال التحسينات الكبرى، وتُدرج في الخطط الوطنية أو القطاعية.
٩-ج	هل يمكن تحديد النفقات المتعلقة بأعمال الصيانة الروتينية والتحسينات الكبرى في الموازنة؟	أعمال الصيانة الروتينية والتحسينات الكبرى لا تُحدد بانتظام في الموازنة.	أعمال الصيانة الروتينية والتحسينات الكبرى تُحدد بانتظام في الموازنة.	أعمال الصيانة الروتينية والتحسينات الكبرى تُحدد بانتظام في الموازنة، ويتم إبلاغ بياناتها.
١٠- اختيار المشروعات: هل توجد مؤسسات وإجراءات محددة لتوجيه اختيار المشروعات؟				
١٠-أ	هل تجري الحكومة مراجعة مركزية لتقييمات المشروعات الكبرى قبل اتخاذ قرارات لإدراجها في الموازنة؟	المشروعات الكبرى (بما فيها الممولة من المانحين أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص) لا تخضع لمراجعة وزارة مركزية قبل إدراجها في الموازنة.	المشروعات الكبرى (بما فيها الممولة من المانحين أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص) تخضع لمراجعة وزارة مركزية قبل إدراجها في الموازنة.	المشروعات الكبرى (بما فيها الممولة من المانحين أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص) تخضع للفحص في وزارة مركزية، مع الحصول على مدخلات من هيئة مستقلة أو خبراء مستقلين، قبل إدراجها في الموازنة.

١٠-ب	هل تقوم الحكومة بنشر معايير قياسية وتتقيد بها، وتتص على العملية اللازمة لاختيار المشروعات؟	لا توجد معايير منشورة أو عملية لازمة لاختيار المشروعات.	توجد معايير منشورة لاختيار المشروعات ولكن يمكن اختيار المشروعات خارج إطار عملية الاختيار اللازمة.	توجد معايير منشورة لاختيار المشروعات وعموما اختيارها من خلال العملية اللازمة.
١٠-ج	هل تحتفظ الحكومة بقائمة مسبقة بالمشاريع الاستثمارية التي خضعت للتقييم لإدراجها في الموازنة السنوية؟	لا تحتفظ الحكومة بقائمة مسبقة بالمشاريع الاستثمارية التي خضعت للتقييم.	تحتفظ الحكومة بقائمة مسبقة بالمشاريع الاستثمارية التي خضعت للتقييم، ولكن يمكن اختيار مشاريع أخرى لتمويلها من خلال الموازنة السنوية.	تحتفظ الحكومة بقائمة مسبقة شاملة بالمشاريع الاستثمارية التي خضعت للتقييم، تستخدمها في اختيار المشروعات التي تُدرج في الموازنة السنوية وعلى المدى المتوسط.
جيم - تنفيذ مشروعات الأصول العامة المنتجة والمعمرة				
١١ - المشتريات				
١١-أ	هل عملية المشتريات لأغراض المشروعات الرأسمالية الكبرى مفتوحة وشفافة؟	لا تُقدّم عطاءات إلا لبضع مشروعات كبرى من خلال عملية تنافسية ولا يتاح للجمهور الاطلاع على معلومات عن المشتريات إلا بشكل محدود.	تُقدّم عطاءات لعدد كبير من المشروعات الكبرى من خلال عملية تنافسية ولكن لا يتاح للجمهور الاطلاع على معلومات عن المشتريات إلا بشكل محدود.	تُقدّم عطاءات لمعظم المشروعات الكبرى من خلال عملية تنافسية ويتاح للجمهور الاطلاع على معلومات كاملة وموثوقة وفي الوقت المناسب عن المشتريات.
١١-ب	هل يوجد نظام مطبق لضمان مراقبة المشتريات بشكل كافٍ؟	لا توجد قاعدة بيانات للمشتريات، أو المعلومات غير مكتملة أو لا تُتاح في الوقت المناسب خلال معظم مراحل عملية تحصيل الشراء.	توجد قاعدة بيانات للمشتريات تحتوي على معلومات مكتملة بشكل معقول، ولكن لا يتم إصدار تقارير تحليلية معيارية من قاعدة البيانات.	توجد قاعدة بيانات للمشتريات تحتوي على معلومات مكتملة بشكل معقول، ويتم إصدار تقارير تحليلية معيارية لدعم نظام مراقبة منهجي.

ج-١١	هل عملية مراجعة الشكاوى بشأن المشتريات تُجري بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب؟	الشكاوى بشأن المشتريات لا تخضع لمراجعة جهاز مستقل.	الشكاوى بشأن المشتريات تخضع لمراجعة جهاز مستقل، ولكن توصيات هذا الجهاز لا تصدر في الوقت المناسب، ولا تُنشر، ولا يتم إنفاذها بصرامة.	الشكاوى بشأن المشتريات تخضع لمراجعة جهاز مستقل، وتوصيات هذا الجهاز تصدر في الوقت المناسب، وتُنشر، ويتم إنفاذها بصرامة.
١٢- توافر التمويل: هل يُتاح التمويل للإنفاق الرأسمالي في الوقت المناسب؟				
أ-١٢	هل تتمكن الوزارات/الهيئات من التخطيط والالتزام بالإنفاق على المشروعات الرأسمالية مقدما على أساس تنبؤات موثوقة بشأن التدفقات النقدية؟	لا يتم إعداد تنبؤات بشأن التدفقات النقدية أو لا يجري تحديثها بانتظام، ولا يتم إبلاغ الوزارات/الهيئات بالحدود القصوى للالتزامات في الوقت المناسب.	يتم إعداد التنبؤات بشأن التدفقات النقدية أو يجري تحديثها على أساس ربع سنوي، ويتم إبلاغ الوزارات/الهيئات بالحدود القصوى للالتزامات مقدما قبل ربع سنة على الأقل.	يتم إعداد التنبؤات بشأن التدفقات النقدية أو يجري تحديثها على أساس شهري، ويتم إبلاغ الوزارات/الهيئات بالحدود القصوى للالتزامات للسنة المالية الكاملة.
ب-١٢	هل يتم الإفراج عن النقدية لمصرفات المشروعات في الوقت المناسب؟	تمويل مصرفات المشروعات كثيرا ما يخضع لتقنين النقدية.	يتم في بعض الأحيان الإفراج عن النقدية لمصرفات المشروعات في فترات متأخرة.	يتم في الظروف العادية الإفراج عن النقدية لمصرفات المشروعات في الوقت المناسب وفقا للاعتماد المخصص.
ج-١٢	هل التمويل الخارجي (من المانحين) للمشروعات الرأسمالية مدمج تماما في هيكل الحسابات المصرفية الحكومية	يتم الاحتفاظ بجزء كبير من التمويل الخارجي في حسابات لدى بنوك تجارية خارج البنك المركزي.	يتم الاحتفاظ بالتمويل الخارجي لدى البنك المركزي، لكنه لا يشكل جزءا من هيكل الحسابات المصرفية الحكومية الرئيسية.	التمويل الخارجي مدمج تماما في هيكل الحسابات المصرفية الحكومية الرئيسية.

الرئيسية؟

١٣- إدارة المحافظ والإشراف عليها: هل يوجد إشراف كافٍ على تنفيذ محافظة الاستثمار العام بأكملها

١٣-أ	هل تخضع المشروعات الرأسمالية الكبرى للمراقبة أثناء تنفيذ المشروع؟	معظم المشروعات الرأسمالية الكبرى لا تخضع للمراقبة أثناء تنفيذ المشروع.	بالنسبة لمعظم المشروعات الكبرى، تتم مراقبة التكاليف السنوية للمشروع وكذلك التقدم المادي في العمل أثناء تنفيذ المشروع.	بالنسبة لجميع المشروعات الكبرى، تخضع التكاليف الإجمالية للمشروع وكذلك التقدم المادي في العمل للمراقبة المركزية أثناء تنفيذ المشروع.
١٣-ب	هل يمكن إعادة تخصيص الأموال بين مشروعات الاستثمار أثناء التنفيذ؟	لا يمكن إعادة تخصيص الأموال بين المشروعات أثناء التنفيذ.	يمكن إعادة تخصيص الأموال بين المشروعات أثناء التنفيذ، ولكن لا تُطبَّق أي إجراءات مراقبة منهجية مشفافة.	يمكن إعادة تخصيص الأموال بين المشروعات أثناء التنفيذ، مع تطبيق إجراءات مراقبة منهجية وشفافة.
١٣-ج	هل تقوم الحكومة بتعديل سياسات وإجراءات تنفيذ المشروعات بإجراء مراجعات لاحقة بانتظام للمشروعات التي استُكملت مراحل إنشائها؟	إجراء مراجعات لاحقة بانتظام للمشروعات الكبرى ليس إلزامياً، ولا تُجرى هذه المراجعات في كثير من الأحيان.	تُجرى أحياناً مراجعات لاحقة للمشروعات الكبرى تركز على تكاليف المشروع ونتائجه ومخرجاته.	تُجرى مراجعات لاحقة للمشروعات الكبرى بانتظام تركز على تكاليف المشروع ونتائجه ومخرجاته، تقوم بها هيئة مستقلة أو خبراء مستقلين، ويُستفاد منها في تعديل سياسات وإجراءات تنفيذ المشروع.
١٤- إدارة تنفيذ المشروعات: هل تدار المشروعات الرأسمالية وتخضع للمراقبة بصورة جيدة أثناء مرحلة التنفيذ؟				
١٤-أ	هل توجد لدى الوزارات/الهيئات ترتيبات فعالة لإدارة المشروعات؟	لا تحدد الوزارات/الهيئات بانتظام موظفين كبار مسؤولين عن مشروعات الاستثمار الكبرى ولا تعد خطط التنفيذ قبل الموافقة على الموازنة.	تحدد الوزارات/الهيئات بانتظام موظفين كبار مسؤولين عن مشروعات الاستثمار الكبرى إلا أن خطط التنفيذ لا تعد قبل الموافقة على الموازنة.	تحدد الوزارات/الهيئات بانتظام موظفين كبار مسؤولين عن مشروعات الاستثمار الكبرى وتعد خطط التنفيذ قبل الموافقة على الموازنة.

<p>١٤-ب هل أصدرت الحكومة قواعد وإجراءات ومبادئ توجيهية لتعديلات المشروعات والتي تطبق بانتظام على جميع المشروعات الكبرى؟</p>	<p>لا توجد قواعد أو إجراءات موحدة لتعديلات المشروعات.</p>	<p>توجد قواعد وإجراءات موحدة لتعديلات المشروعات الكبرى ولكنها لا تتضمن، إذا لزم الأمر، مراجعة جوهرية وإقامة المشروع وتكاليفه ومخرجاته المتوقعة.</p>	<p>توجد قواعد وإجراءات موحدة لتعديلات جميع المشروعات وتتضمن، إذا لزم الأمر، مراجعة جوهرية لإقامة المشروع وتكاليفه ومخرجاته المتوقعة.</p>
<p>١٤-ج هل يُجرى بشكل روتيني تدقيق لاحق لحسابات المشروعات الرأسمالية؟</p>	<p>لا تخضع المشروعات الرأسمالية الكبرى عادة لتدقيق خارجي لاحق لحساباتها.</p>	<p>تخضع بعض المشروعات الرأسمالية الكبرى لتدقيق خارجي لاحق لحساباتها، وتقوم جهة التدقيق الخارجية بنشر المعلومات عن هذا التدقيق.</p>	<p>تخضع معظم المشروعات الرأسمالية الكبرى لتدقيق خارجي لاحق لحساباتها، وتقوم السلطة التشريعية بانتظام بنشر وتمحيص المعلومات عن هذا التدقيق.</p>
<p>١٥- مراقبة الأصول العامة: هل تُحسب قيمة الأصول وتُبلَّغ بياناتها في الكشوف المالية بشكل صحيح؟</p>			
<p>١٥-أ هل يتم تحديث سجلات الأصول بانتظام عن طريق إجراء مسح لمخزون الأصول العامة وقيمتها وحالتها؟</p>	<p>سجلات الأصول ليست شاملة ولا يجري تحديثها بانتظام.</p>	<p>سجلات الأصول إما شاملة أو يجري تحديثها بانتظام على فترات معقولة.</p>	<p>سجلات الأصول شاملة ويجري تحديثها بانتظام على فترات معقولة.</p>
<p>١٥-ب هل يتم تسجيل قيم الأصول غير المالية في الحسابات المالية للحكومة؟</p>	<p>الحسابات المالية للحكومة لا تتضمن قيمة الأصول غير المالية.</p>	<p>الحسابات المالية للحكومة تتضمن قيمة بعض الأصول غير المالية التي يُعاد تقييمها بانتظام.</p>	<p>الحسابات المالية للحكومة تتضمن قيمة معظم الأصول غير المالية التي يُعاد تقييمها بانتظام.</p>

١٥-ج	هل يُرصد إهلاك الأصول الثابتة في بيانات التشغيل الحكومية؟	إهلاك الأصول الثابتة لا يُسجَّل في بيانات التشغيل.	إهلاك الأصول الثابتة يُسجَّل في بيانات التشغيل على أساس التقديرات الإحصائية.	إهلاك الأصول الثابتة يُسجَّل في نفقات التشغيل على أساس فرضيات محددة بشأن الأصول.
قضايا شاملة				
ألف	دعم تكنولوجيا المعلومات: هل يوجد نظام معلومات حاسوبي شامل لمشروعات الاستثمار العام يدعم عمليات صنع القرار والمراقبة؟			
باء	الإطار القانوني: هل يوجد إطار قانوني وتنظيمي يدعم الترتيبات المؤسسية والصلاحيات ونطاق التغطية والإجراءات والمعايير والمساءلة التي تكفل فعالية إدارة الاستثمار العام؟			
جيم	قدرات الموظفين: هل قدرات الموظفين (عدد العاملين و/أو معرفتهم ومهاراتهم وخبراتهم) ووضوح أدوارهم ومسؤولياتهم تدعم فعالية مؤسسات إدارة الاستثمار العام؟			

